الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٦/ ١٤ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤
Issue No.536 - 14 of July 2024

المنتجات السورية تصل إلى ٨٥ دولة

كشف معاون وزير الصناعة أيمن خوري أنه على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على قطاع الصناعة خلال الفترة الماضية، وما تعرض له من التدمير الممنهج والحرب الاقتصادية المتمثلة بالإجراءات الأحادية المفروضة على سورية أو من خلال الاحتلال المباشر على مصادر الطاقة والمواد الأولية، إلا أن قطاع الصناعة بقي من الركائز المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني.

وقال لـ«الاقتصادية»: كنا نصدر منتجاتنا إلى أكثر من ٨٥ دولة، طبعاً تأتي في المقدمة الصناعات الغذائية والنسيجية، وما زلنا اليوم نفتقد الصناعات التي تعتبر عصب الاقتصاد العالمي وهي الصناعات ذات المحتوى التقاني المرتفع والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وعلى الرغم من الحظر المفروض علينا لمثل هذه الصناعات إلا أننا نشهد اليوم تحركاً ولو بسيطاً في هذا المجال.

ص ١٢-١٣

خبز السوريين.. نقداً

وزير المالية: الدعم بهدف تحسين معيشة المواطن

وزير الشؤون الاجتماعية: عدالة بالتوزيع ووقف الهدر

توجهٌ حكوميّ جديد، أخذ بكل ما جرى طرحه من سياسات اقتصادية تخص مبدأ الدعم في سورية إلى وجهة واحدة وهي الدعم النقدي، هنا حيث لا مكان للتلاعب أو الهدر أو الفساد، لكل مواطن حقه، والجميع يخضع لقانون واحد هو توزيع المخصصات عبر بطاقات مصرفية، تتناسب مع كل عائلة تستحق الدعم، من هنا انطلقت الحكومة في مناقشة مسألة الدعم ضمن شرائح متعددة منها المستحقة ومنها غير المستحقة، لكن ماذا عن دعم الخبز؟ وما الآلية المتبعة في توزيعه نقداً؟!

إن آلية الدعم الجديدة ستقتصر على مادة الخبز أولاً، والذي وصلت قيمة الدعم المالي له وللدقيق التمويني قرابة الـ١١ ألف مليار ليرة سورية، وعملية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي لا تهدف لتقليل المبلغ المخصص بقدر ما تعني تحسين مستوى المعيشة للأسر المدعومة من خلال رفع كفاءة الإنفاق على هذه المادة، وبناءً عليه سيتم تحويل هذا المبلغ إلى نقدي في حسابات المواطنين المستحقين للدعم، الأمر الذي سيخفف من الهدر والفساد نتيجة المتاجرة بالدقيق التمويني والمازوت المخصص للأفران الذي هو مطلب الحكومة الرئيسي والغاية الأولى للتحول للدعم النقدي.

ص ٦-٧

النقل.. أمام خطوات كبيرة جداً

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: ٣ مشروعات ضخمة ستحول السورية للطيران ومرفأ اللاذقية وفحص المركبات فنياً لواقع جديد

عانى قطاع النقل ما عاناه، الأمر الذي ترك تحديات جمة أثرت في مسيرة عطائه خلال السنوات الماضية، وخاصة سنوات الحرب الإرهابية على سورية، وما نتج عنها من دمار وخراب لمنشآت ومؤسسات هذا القطاع الرائد، حيث كانت فاتورة الخسائر كبيرة جداً وصلت أضراره لحد ١٤٧ مليار دولار، لكن الجهات المشرفة والمعنية بمقدمتها وزارة النقل وبدعم حكومي وبعد تشخيص ما ألم به من ويلات جاءت الخطط والتوجهات للحفاظ على هذا القطاع المهم، من خلال إيجاد صيغ ومقاربات واتفاقيات وشراكة مع القطاع الخاص السوري لكي تبقى مؤسساته ومنشآته تعمل بكوادره وموظفيه، ولكي يعود القطاع لوضع أحسن مما قبل، عبر طرح مشروعات وعقد اتفاقات كلها تصب في خدمة الحفاظ على مكوناته وعامليه وخدماته وبميزات إضافية مشجعة، واليوم نستطيع القول إن وزارة النقل وبدعم من الحكومة نجحت في وضع سياسات عمل لتطوير منشآت القطاع ومؤسساته لتعود بإنتاجية وريعية كبيرة مع الحفاظ على كل ممتلكات القطاع، ولا شك أن المشروعات التي انطلقت مع القطاع الخاص مشروعات ذات نفع عام وتتمتع بالشمولية والاستدامة للقطاع وأنشطته، فالنقل شريان الاقتصاد وقاطرته ويرتبط بشكل رئيسي بتطور أي قطاع، ومن هذه المشروعات إنشاء مسارب الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل، ومشروع استثمار وإدارة وتشغيل وتطوير عمل «السورية للطيران» وهو من المشروعات الرائدة والمهمة، وهناك مشروع مهم وهو توسيع مرفأ اللاذقية عبر زيادة الأعماق لاستقطاب المزيد من السفن ذات الحمولات الكبيرة، ومشروعات أخرى تسير بها وزارة النقل قدماً لتخديم هذا القطاع ونفض الغبار عنه ليكون شرياناً حقيقياً للاقتصاد السوري.

ص ٢-٤

نزيف هجرة الشباب متواصل ونسبة الأطباء والمهندسين وأصحاب الشهادات العليا بالمقدمة

ص ١٠-١١

انخفاض الإيرادات العامة وعدم الكفاءة في الإنفاق العام هو جوهر المشكلة

ص ١٤-١٥

لماذا لا يتم طرح شركات القطاع العام لشركات مساهمة؟

ص ١٨-١٩

في مؤشرات «الاقتصادية» انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليوان الصيني وبورصة الأسواق المالية العالمية مرتفعة

ص ٢٠-٢١

التأمين.. ثقافة غائبة وخدمات قاصرة..!

رفع الحدود المالية داخل المشافي الخاصة لـ٥ ملايين ليرة و١٠ للعامة والعسكرية

الثقافة التأمينية في المجتمع السوري ما زالت ضعيفة، وهي سبب من جملة أسباب في عدم نمو هذا القطاع وتطوره، ومن أسباب ضعفها النظرة المتشككة في التأمين وقلة الثقة؛ لعدم التقدير لأهمية العملية التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الخدمات التي تقدمها شركات التأمين، وحسب إحصاءات غير رسمية فإن ٧٩ بالمئة من السوريين ليس لديهم فكرة عن التأمين، ونسبة كبيرة يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة للتأمين.

فالثقافة التأمينية لا تزال ضعيفة، مع أن التأمين من أسس الحضارة، ويمنح جزءاً من الطمأنينة ضد الكثير من الأزمات والكوارث، وأيضاً هناك شركات لم تول أهمية التأمين تلك المنزلة لجهة التثقيف خدمة للقطاع كصناعة وليس كمصلحة فردية.

المرحلة المقبلة مهمة جداً وتحتاج إلى دعم العملية التأمينية؛ لما لها من دور اقتصادي كبير، بوقت أن الكل يتطلع لأن يشهد قطاع التأمين تغيراً ملموساً خلال الفترة القادمة، وذلك بالبدء في زيادة الوعي والثقافة التأمينية للمجتمع ووجود استراتيجية واضحة لسوق التأمين وتطوير كفاءات وطنية في المجال نفسه. فلا الثقافة موجودة، ولا الخدمة اللائقة السريعة أتقنتها الشركات العاملة، وكانت النتائج متواضعة على كل الصعد، لدرجة أن المواطن فقد الثقة بدورها، لما واجهه من تعقيدات من مقدمي الخدمة ببعض المفاصل.

بشفافية نقول: لم يحقق القطاع المستوى المأمول بعد، حتى المواطن العادي لم يستطع القطاع أن يقنعه بأهمية خدماته بعد.. اليوم هيئة الإشراف على التأمين لديها من الخطط والإجراءات لرفع جودة الخدمة المقدمة وتوسيع المظلة، ويبدو أنها ستسلك الإلزامية حيال التأمين للمجتمع والاقتصاد لكون التأمين لا يشكل تلك الأولوية.

ص ١٦-١٧

سورية لن تصبح البلد العجوز لأنها ولّادة

رغم الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فرضت واقعاً ديموغرافيّاً جديداً في سورية، إلا أن قوة العمل لا تزال فتية في سورية، وعنصر الشباب هو المكون الأساسي لديموغرافية سورية حيث تتراوح نسبة الشباب بين ٦٠-٦٥ بالمئة من إجمالي السكان تقريباً، ونعد من الدول المصدرة لقوة العمل إلى الخارج، وهذا الأمر يساهم بدعم الاقتصاد الوطني عن طريق الحوالات، إضافة إلى رجوع هذه الأدمغة مشبعة بالعلوم الحديثة والتطور والأفكار الجديدة التي يفتقر إليها بلدنا في العديد من المجالات.

وهذا سيكون مورداً إضافيّاً للاقتصاد الوطني بعد ١٣ عاماً من الحرب التي كانت تأثيراتها كبيرة وخطيرة علينا، وبالتالي هجرة الشباب ستمكننا من مد الجسور عن طريقهم للتعرف على آخر ما توصل إليه العلم ورفد البلد بخبرات حديثة ومتطورة.

ص ٨-٩